ان الحال اذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان
احدهما من صاحب الحال والاخر من المصدر وانما احتاجوا
الى ذلك لان الحال لابد لها من ضمير يعود على ذي الحال
وهي خبر والخبر عندهم لابد فيه من ضمير يعود على المبتدا
لان المبتدا عندهم انما يرتفع بما دل عليه في احد مذهبي
الكوفيين ومضربي هنا مبتدا مرفوع فلابد له من رافع
فاحتاجوا الى التقوى بتحمل قايم خبره ليرفعه حتى انهما قالوا لا
يجوز ان تؤكد الضميرين اللذين في قايما فتقول ضربي زيدا
قايما نفسه نفسه وقياما مسرعا نفسك نفسك فان اكد
القيلم ايضا الضميرين قلت قياما مسرعا نفسك
نفسه نفسه فتكرر النفس ثلاث مرات وقال الفرا الحال
اذا وقعت خبرا للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجريانها
على صاحبها في افراده وتثنيته وجمعه وتغيرها من ضمير
المصدر للزومها مذهب الشرط والشرط بعد المصدر
لا يتحمل ضمير المصدر اذا قيل ركوبك ان بادرت وقيامك
ان اسرعت ومضربي زيدا ان قام فكما ان الشرط لا ضمير
فيه يعود الى المصدر فكذلك الحال وجاز نصب قايما
ومسرعا وما اشبههما على الحال عند الكسائي وهشام
والفرا وان كان خبر المالم يكن عين المبتدا الاترى ان
المسرع هو المخاطب لا القيام والقايم هو زيد لا الضرب
فلما كان خلاف المبتدا انتصب على الخلاف لانه عندهم
يوجب النصب وقال ابن كيسان انما اغنت الحال
عن الخبر لشبهها بالظرف ورد قول الكسائي وهشام
بان العامل الواحد لا يعمل في معمولين ظاهرين
ليس احدهما تابعا للاخر رفعا فكذلك لا يعمل في
مضمرين

مضمرين واذا انتفى ذلك انتفى كون الحال خبرا
ومما يبطل ايضا كون الحال رافعة ضميرين انك لو ثنيت
فقلت ضربي اخويك قايمين لم يمكن ان يكون في قايمين
ضميران احدهما مثنى من حيث عوده والاخر مفرد لعوده
على مفرد وتثنية اسم الفاعل وافراده انما هو بحسب
ما يرفعه من الضمير فكان يلزم ان يكون اسم الفاعل
مفردا مثنى في حالة واحدة وذلك باطل واما قول الفرا
الحال لم تحمل ضمير المبتدا للزومها مذهب الشرط فالجواب
عنه ان الشرط بمفرده من غير جواب لا يصلح للخبرية
لانه لا يفيد واذا كان كذلك تعين ان جواب الشرط محذوف
فيكون الضمير محذوفا مع الجواب واما تشبيه ابن
كيسان الحال بالظرف فكانه قال ضربي زيدا في حال قيام
فليس بشي لانه لو جاز ذلك لهذا التقدير لجاز مع
الجثة ان تقول زيد قايما لانه بمعنى زيد في حال قيام
وحيث لم يجز ذلك دل على فساد ما ذكروه واما قولهم
انه منصوب على الخلاف ففاسد ايضا لان الخلاف
لو كان عاملا لعمل حيث وجد ونحن نرى العرب
تقول ليس زيد قايما لكن قاعد برفع قاعد على
الجواز وما زيد قايما لكن قاعد فرفعه على الوجوب
مع كونه مخالفا لما قبله فبان فساد ما ذكروه
وقال جماعة بتقدير الخبر ثم اختلفوا في كيفية
تقديره ومكانه فحكى ابو محمد بن السيد البطليوسي
وابو عمرو عن الكوفيين انهم قالوا تقديره بعد
قايم والتقدير ضربي زيدا قايما ثابت او موجود
ورد بانه تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه فانه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)